

تقرير

إعداد: نصير عاروري وهاني فارس*

إعلان بوسطن في شأن الدولة الواحدة

عُقد في بوسطن في 28 و29 آذار/مارس 2009 مؤتمر أميركا الشمالية الأول لتدارس حل الدولة الواحدة في فلسطين/إسرائيل. وقد تابع المؤتمر النقاشات التي دارت في المؤتمرات السابقة، ولا سيما في مؤتمر مدريد ولندن في سنة 2007، وعالج، للمرة الأولى، ما يحتاج إليه حل الدولة الواحدة من استراتيجيات وتدابير ومناهج ومستلزمات تنظيمية.

لبوسطن منزلة مركزية في الحياة الثقافية والأكاديمية الأميركية، كما أن لها مكانة معتبرة في التاريخ الأميركي. فهي مهد النضال الأميركي من أجل الديمقراطية، وهذا ما جعلها تشكل موقعاً مثالياً لمؤتمر وضع نصب عينيه بناء ديمقراطية حقيقية في فلسطين/إسرائيل.

بعد تدارس مفصل لقصور حل الدولتين ومحدوديته، عالجت جلسات المؤتمر بكثير من الإمعان والتمحيص ما يكتنف التحرك نحو حل الدولة الواحدة من أجواء وفرص وحسنات، إضافة إلى ما يحيط بهذا الحل من مصاعب وعقبات واعتراضات. وكان الجمهور الذي أمّ المؤتمر كبيراً ومتنوعاً ومفعماً بالحماسة، وكان يتابع الجلسات بكثير من الاهتمام ويشارك فيها بالسؤال والنقاش والتعليق، وذلك في حدود الوقت المخصص لذلك.

وأكدت الأبحاث والتحليلات التي شهدتها المؤتمر أن هناك دولة واحدة قائمة هي إسرائيل التي ظلت منذ بداية احتلالها للضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية في سنة 1967، تحكم فلسطين التاريخية كلها. وهذا يعني أن الدولة الواحدة موجودة فعلاً. لكن الوضع القائم جائر وظالم وغير قابل للاستمرار، فهو يمنح اليهود الإسرائيليين الحقوق السياسية الكاملة، بينما ينكرها على الفلسطينيين (بل إن هناك تفاوتاً كبيراً بين اليهودي الشرقي "المزاحي" [السفاردي] واليهودي الغربي "الأشكنازي" في الامتيازات والوصول إلى السلطة).

ليس هناك اليوم فلسطيني يتمتع بالحقوق كلها التي يتمتع بها اليهودي الإسرائيلي. فالفلسطينيون الذين نجوا من الطرد بعد تأسيس دولة إسرائيل في سنة 1948، يعتبرون، هم وأبناؤهم، مواطنين من الدرجة الثانية، وذلك يعود بكل بساطة إلى أنهم ليسوا يهوداً. إنهم يسامون أشكالاً منهجية مؤسسية من التمييز والتمييز السياسي، ويتعرض رزقهم ومعاشهم لتهديدات عنصرية تتزايد ضراوة يوماً بعد يوم. أما الفلسطينيون الذين يعيشون في الضفة الغربية وغزة فإنهم، منذ عقود، يرسفون تحت نير احتلال عسكري وحشي، إذ إن آلافاً منهم قتلوا أو جرحوا، كما أن منهم من دمرت بيوتهم أو نُهبت أراضيهم، ومنهم من أُلغيت أو سلبت مصادر رزقهم ولقمة عيشهم، وضربت على حركتهم في مناطقهم قيود شديدة، وسُدت في وجوههم سبل التعليم والعناية الصحية، وبذلك أصيب أطفالهم شيئاً فشيئاً بمعوقات جسدية أو عاطفية مؤلمة. أما الفلسطينيون الذين فرض عليهم العيش في المنافي أو في مخيمات اللاجئين، فمحرومون، في معظمهم، من حق أساسي من حقوق الإنسان هو حق العودة إلى وطنهم، وذلك لأنهم، بكل بساطة، لم يولدوا يهوداً.

إن حل الدولتين - حتى إذا سلمنا بأنه حل محتمل - مصمّم كي تكون إسرائيل دولة ذات أغلبية يهودية، ولهذا لن يفلح في تحقيق أي من الحقوق والمصالح الفلسطينية، بل إنه سيمنح إسرائيل تفويضاً مطلقاً للتمييز ضد المواطنين الفلسطينيين. ثم إن إنشاء "دولة" فلسطينية على شطايا متناثرة في الضفة الغربية ولا تتصل بغزة بصلّة حقيقية سيلغي، عملياً، حق عودة اللاجئين الفلسطينيين.

والواقع أن الفلسطينيين الرازحين تحت الاحتلال، والذين يشكلون أقلية بين الشعب الفلسطيني، إذا ما أُجبروا على المساومة على حقوق أغلبية أبناء شعبهم الفلسطيني، فإن أقصى ما سيحصلون عليه في المقابل هو أرخبيل من الجزر المتباعدة التي ستهيمن إسرائيل على جميع بناها هيمنة دائمة.

ليس هناك من سبيل إلى حماية حقوق الإنسان، لا لليهود الإسرائيليين ولا لمكونات الشعب الفلسطيني كلها، إلا الدولة الواحدة: حقوق الإنسان لهؤلاء الذين لا يريدون أن يعانون بعد الآن جراء وصمة أنهم غير يهود في دولة مكرسة لليهود، وهؤلاء الذين يرزحون تحت نير الاحتلال ويريدون أن يتخلصوا من قسوته وكلكله، وهؤلاء الذين يعيشون في المنافي وسيتمكون أخيراً من ممارسة حق العودة.

والأمر الذي يزداد وضوحاً يوماً بعد يوم، هو أن هناك عوامل متعددة حوّلت حل الدولتين إلى سراب يغوي، لكنه سراب خُلِب، ومن أهم هذه العوامل قسوة الاستعمار الإسرائيلي للضفة الغربية والقدس الشرقية. وقد آن الأوان للاعتراف بأن تقسيم فلسطين إلى كيانين سياسيين ليس عدلاً ولا عملياً، وأنه كان على مدى العقود ملهاة تحرف الأنظار عما يحتاج إليه السلام العادل والدائم.

إن المؤتمرين، عوضاً عن اللُّهات وراء سراب حل الدولتين، صاغوا رؤياً لدولة تقوم على مبادئ الديمقراطية

والمساواة؛ دولة لكل مواطنيها، تُبنى على مؤسسات وممارسات متسقة مع القانون الدولي وحقوق الإنسان العامة. إن دستور هذه الدولة وممارساتها يستجيبان لحقوق مواطنيها وحاجاتهم كافة. ولقد سبر المشاركون في المؤتمر نماذج مختلفة للدولة الواحدة، بما في ذلك الدولة الديمقراطية العلمانية، أو الاتحادية المزدوجة القومية، واتفقوا على أن الميزات النسبية لهذه النماذج تحتاج إلى مزيد من البحث والتمحيص.

ولم يغفل المؤتمر العقبات الأساسية التي تواجه تحقيق رؤيا الدولة الواحدة، بما في ذلك معارضة أغلبية الإسرائيليين اليهود وبعض الفلسطينيين أيضاً مثل رسمي السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية الذين يسيطرون على الموارد الحيوية، ويحتكرون كثيراً من المؤسسات التي يفترض أنها أقيمت لخدمة الشعب الفلسطيني. ولا شك في أن "الإجماع الدولي" على حل الدولتين يشكل تحدياً كبيراً، بينما نجد بعض القيادات الفلسطينية في الأراضي المحتلة يلهث وراء مفاوضات حل الدولتين، أو يتبنى مقاومة من دون أي استراتيجية لتحقيق كامل الحقوق الفلسطينية. ولهذا، فإن إعادة الحياة والديمقراطية إلى منظمة التحرير الفلسطينية، واستجابتها لحاجات الشعب الفلسطيني كله، أصبحت من الأولويات الملحة للشعب الفلسطيني. هناك حاجة إلى رؤيا تسمو على هذه الخيارات "الواقعية" المزيفة، وتقدم شيئاً جديداً للفلسطينيين واليهود الإسرائيليين على السواء، وتحضهم جميعاً على قبول العدل والديمقراطية أساساً للسلام الدائم.

وعلى الرغم من وجود تحديات لا ريب فيها، فإن المؤتمر أضاء على بعض مؤشرات القوة لدى الحركة السياسية التي تتبنى حل الدولة الواحدة، ومن هذه المؤشرات: مثابرة الشعب الفلسطيني ودأبه على طلب العدل والسلام والحقوق المتساوية؛ تزايد أعداد الإسرائيليين اليهود العازمين على إيجاد سبيل للعيش مع الفلسطينيين بديمقراطية واحترام متبادل؛ النضال من أجل الشرعية، إذ إن المبادئ العامة للعدل والديمقراطية شرعت تقرب ظهر المجن للنزعات الشوفينية والحصرية؛ استجابة حركة تضامن دولية لنداء العدالة بمساندة مقاطعة إسرائيل وفرض الحصار عليها كي تجبرها على الإنعان للقانون الدولي. إن المؤتمرين، في معظمهم، يعتقدون أن رؤيا الدولة الواحدة هي الفكرة الوحيدة التي تتمتع بالقوة والأخلاق لتجاوز ما يحيط بالأزمة حالياً، والتي تقدم للمنطقة سلاماً عادلاً لا بد، بالتالي، من أن يكون سلاماً دائماً. ■

المشاركون

علي أبو نعمة (مشارك في تأسيس "الانتفاضة الإلكترونية")	سلمان أبو ستة (رئيس هيئة أرض فلسطين)
منير العكش (أستاذ الإنسانيات واللغات الحديثة)	نصير عاروري (أستاذ شرف للعلوم السياسية)
سوزان أكرم (أستاذة القانون الدولي)	جورج بشارة (أستاذ قانون)
أورن بن دور (أستاذ فلسفة القانون)	هاني فارس (أستاذ علوم سياسية)
سيف دعنا (أستاذ علم اجتماع)	أسعد غانم (أستاذ علوم سياسية)
ليلي فرسخ (أستاذة علوم سياسية)	غادة الكرمي (أكاديمية وكاتبة فلسطينية)
مناضل حرز الله (رئيس المجلس النقابي للعرب الأميركيين)	جويل كوفل (أستاذ الدراسات الاجتماعية)
مجيد كاظمي (أستاذ العلوم الذرية والهندسة الآلية)	مايكل لينك (أستاذ قانون)
هوارد لينو (محام نقابي يعمل في مجال حقوق إنسان)	نورتون ميزفنسكي (أستاذ تاريخ)
سري مقدسي (أستاذ الإنكليزية والأدب المقارن)	غابرييل بيتربيرغ (أستاذ تاريخ)
إيلان بابه (أستاذ تاريخ)	نجيب صليبيا (أستاذ تاريخ الشرق الأوسط)

(*) نصير عاروري: أستاذ شرف للعلوم السياسية ● هاني فارس: أستاذ علوم سياسية.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx